جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى . كلية التربية للعلوم الإنسانية
الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

ظاهرة النقل في العربية

دراسة نحوية

أطروحةٌ قدَّمها

سيف الدين شاكر نوري البرزنجي

إلى مجلسِ كليةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ في جامعةِ ديالى وهي من متطلباتِ نيلِ شهادةِ دكتوراه فلسفة في اللغةِ العربيةِ وآدابها

بإشراف

أ.م.د. نصيف جاسم محمد الحفاجي

جمادى الأولى ١٤٣٦هـ — آذار ٢٠١٥م

الفصل الأول : النقل مفهومًا

المبحث الأول : النقل بين علوم اللغة

أولًا : في دائرة الدرس المعجمي

ثانيًا : في دائرة الدرس الأدبي

ثالثًا : في دائرة الدرس الصرفي

رابعًا : في دائرة الدرس الدلالي

خامسًا : في دائرة الدرس البلاغي

المبحث الثاني : مفهوم النقل في دائرة الدرس النحوي

المبحث الثالث : مفهوم النقل في دائرة هذه الدراسة

المبحث الرابع : النقل وما يُشْكِلُ به من ظواهر اللغة

الفصل الأول : النقلُ مفهومًا

المبحث الأول : النقل بين علوم اللغة

أولًا : في دائرة الدرس المعجمي

(النَّقْل) ، بفتحٍ فسكونٍ : مصدر(نَقَلَ) ، بابهُ (نَصَرَ) . يعود بدلالاته المختلفة ـ بحسب الاستقراء المعجمي ([1]) ـ إلى ((النون والقاف واللام ؛ وهي أصل صحيح ـ كما يقول ابن فارس ـ يدلُّ على تحول شيءٍ من مكان إلى مكانٍ ، ثم يُفرّع عن ذلك . يقال : نقلتهُ انقلهُ نقلًا))([2]) .

وبالجملة فإنَّ تصريفات هذا الأصل تشققت عن دلالاتٍ كثيرةٍ بحسب كل صيغةٍ مستعملةٍ منها ، فضلًا عن اتساع بنائه إلى دلالاتٍ أخرى ـ كسائر ألفاظ اللغة ـ خرج إليها بناؤه ، وهي ـ إجمالًا بحسب كل صيغةٍ تحوّل عنها ـ كما يأتي :

أ ـ نَقَلَ الشيءَ ([3]) : حوّلهُ من موضعٍ إلى موضعٍ ، نَقَلهُ ينقلُهُ نقلًا ، فانتقل ـ و(النَّقْلُ) : سرعةُ نقلِ القوائمِ ـ و(النَّقْلُ) : الطريقُ المختصرُ ـ و(النَّقْلُ) : النعلُ أو الخُفُّ ، و(النَّقْلُ) : الخُفُّ الخَلَقُ والنعلُ الخلقةُ ـ و(النَّقْلُ) : داءٌ يصيب خِفَّ البعيرِ يتخرّق منه ـ و(نَقَلَ) الخِفَّ والنعلَ : رقعهما ـ و(نَقَلَ) الثوبَ : رقعهُ ـ و(النَّقْلُ) : الخُفُّ والنعلُ المرقعةُ ـ و(النَّقْلُ) : ما بقي من الحجارة إذا خُلع الجبلُ ، أو عند هدم البيتِ ـ ومكانٍ (نَقِلٍ) : خشنٍ ـ والطريقُ (نَقْلٌ) ـ وهمزةُ (النَّقِلِ) : التي تنقل غير المتعدي إلى المتعدي ، نحو : (قام وأقمتهُ) ، وتشديدُ (النقلِ) كذلك ؛ هو التضعيف الذي ينقل غير المتعدي إلى المتعدي : نحو : (فرح وفرّحتهُ) .

ب ـ التَّنَقُّل ([4]) : التحوُّل . نَقَلهُ تنقيلًا إذا كثر نقلهُ ـ (انتَقَلَ) : سار سيرًا سريعًا ـ وفرسٌ وبعيرٌ(مناقِلٌ) و(مُنتَقِلٌ) : إذا وضع رجليه مواضع يديه في السير.

ج ـ الناقِلةُ ([1]) : من نواقلِ الدهر: التي تنقل من حالٍ إلى حالٍ ـ و(الناقلةُ) : من الناس : خِلاف القُطّان ـ و(الناقِلةُ) : قبيلةٌ تنتقل إلى قبيلةٍ أخرى ـ و(نَواقِل) العرب : من انتَقل من قبيلةٍ إلى قبيلةٍ

([1]) تنظر مادة (نَقَلَ) في : تهذيب اللغة : باب القاف واللام ، والمحيط في اللغة : باب القاف واللام : القاف واللام والنون ، ومقاييس اللغة ، والصحاح ، وأساس البلاغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس .

([2]) مقاييس اللغة : ٤٦٣ .

([3]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٨/٩ ، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٣ ، وأساس البلاغة : ٦٥٢ ، ولسان العرب :٦٧٣/١١ ـ ٦٧٦ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٤ .

([4]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٨/٩ ، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٥، وأساس البلاغة : ٦٥٢ ، ولسان العرب :٦٧٣/١١ ـ ٦٧٤ ، وتاج العروس :٣١/ ٣١.

أخرى فانتمى إليها ـ و(النَّواقِلُ) : قبائلُ تنتقلُ من قومٍ إلى قومٍ ـ و(النَّواقلُ) : ما ينقلُ من الخَراج من قريةٍ إلى أخرى .

د ـ النَّقِيلُ ([1]) : الغريب في القوم إن رافقهم أو جاورهم . والأنثى (نقيلةٌ ونقيلٌ) ـ و(النقيل) : الوادي؛ صوت سيله ـ و(النَّقِيل) : السيل الذي يجيء من أرض مُطِرت ، إلى أرضٍ لم تُمطر ـ و(النَّقِيلة) : المرأة الغريبة في القوم . ابنُ النَّقِيلة : ابنُ الغريبة ـ (النَّقائِل) : رقاع النعلِ والخُفِّ . واحدتها (نَقِيلةٌ) .

هـ ـ المَنْقَلُ ([2]) : الطريقُ في الجبلِ ـ و(المَنْقَلُ) : الطريقُ المختصر ـ و(المَنْقَلُ) : الطريقُ ، وكل طريقٍ (مَنْقَلٌ) ـ و(المَنْقَلُ) : الخُفُّ . والخِفَّان : مَنْقَلان ـ و(المَنْقَلُ) : النَّعلُ . ارفع نَقْلَيك : أي نعليك ـ و(المَنْقَلُ) : داءٌ يصيب الخِفَّ بنحو إصابته الحافي في الرمضاء ـ و(المَنْقَلةُ) : المرحلةُ من مراحل السفر ـ و(المَنَاقِلُ) : المراحلُ .

و ـ النَّقَل (بفتحَتين)([3]) : صغار الحجارة ، تبقى من الجبل إذا اقتُلِع . وأرضٌ ذات (نَقَلٍ) : أي ذات حجارةٍ . وهي (فَعَل) بمعنى (مَفعُول) . أي مَنقُول ـ و(النَقَل) : داءٌ يصيب خِفَّ البعيرِ فيتخرق ـ و(النَقَلُ) : الريشُ يُنقل من سهمٍ فيجعل على سهمٍ آخر .

ز ـ النُّقَلة (بالضم)([4]) : الاسم من الانتقال من موضعٍ إلى موضعٍ ـ و(النُّقَلة) : انتقال القوم ـ و(النُّقَلة) : النميمة تنقُلهَا ـ و(النُّقَلة) : ما يتُنقّل به على الشراب من فاكهةٍ ومكسّراتٍ ونحوها .

ح ـ النِّقالَ (بالكسر)([5]) : نصالٌ عريضةٌ قصيرةٌ من نصال السهام ـ وأرضٌ (نَقِلةٌ) : فيها حجارةٌ .

ولو أردنا تلمّس الوثاق الذي يشدُّ هذه الدلالات المتنوعة إلى هذا البناء (نَقَلَ) لوجدناه في دلالته المركزية (التحوّل) ؛ إذ إنَّ مثل : الطريق ، وآلته ، ونواقله ، ونقيله ، ومنقوله ... ليست إلا مقتضيات الانتقال والتحوّل ، ولازمةٌ من لوازمه ، ((والعرب ـ كما ينصُّ العلماء ـ تسمي الشيءَ باسم الشيءِ إذا

([1]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٨/٩ ، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٤ـ ١٨٣٥ ، ولسان العرب :٦٧٣/١١ ـ ٦٧٥ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٤ .

([2]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٨/٩ ، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٤، ولسان العرب :٦٧٣/١١ ـ ٦٧٦ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٤ .

([3]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٩/٩، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٤، ولسان العرب :٦٧٥/١١ ـ ٦٧٦ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٥.

([4]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٨/٩ ، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٤، ولسان العرب :٦٧٤/١١ ـ ٦٧٦ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٧.

([5]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٩/٩، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، والصحاح :٥/ ١٨٣٤، ولسان العرب :٦٧٣/١١و ٦٧٥ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٦.

([6]) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٩/٩، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٣ ، وأساس البلاغة : ٦٥٢ ، ولسان العرب :١١/ ٦٧٦ ، وتاج العروس :٣١/ ٢٨ .

كان مجاوراً له ، أو كان منه بسببٍ))([1]) تجوّزًا ، الأمر الذي يفسِّر تواردها على بناء (النقل) ، أو قل يفسِّر انزياح بناء (النقل) إليها تتابعًا .

ومن لازمٍ إلى لازمٍ ، ومن مقتضىً إلى آخرَ ؛ يأخذ بنـاء (النقل) مساره الطبعيُّ بالانزياح بحسب مرحلة التحوّل ومقتضيات الصيغة على أساسٍ من هذه العلاقة . ومع إنعام النظر في انزياحات (النقل) عن دلالة (التحوّل) يظهر أنَّها سارت في شقين ؛ بدأت انزياحات الشق الأول من (آلة التحوّل) ، فبعد الدلالة على (رحلة التحوّل) ؛ تحوّلت مادة (نَقَلَ) للدلالة على (طريق الرحلة) نفسه ، ثم إلى الدلالة على (حجارة الطريق) ، وإلى (هيأة الطريق) ، وإلى (المرحلة من الطريق) ، وإلى ما يشبه الطريق (من وادٍ ونحوه) ، ثم إلى (هيأة التحوّل) ، و(سرعته) ، و(كيفيته) ، و(ضروبه) ، ثم آلته من نعلٍ ، و خفٍّ ، وقائمةٍ ، ثم إلى سرعة آلته ، ثم إلى ما يصيب آلته من مرضٍ أو خرقٍ ، ثم إلى ما يُصلِح آلته من رقعةٍ ونحوها ، وهكذا إلى آخر دلالةٍ تلوح منها .

وانحدرت انزياحات الشق الثاني من الدلالة على (النقل والتحول) إلى الدلالة على (الذات المنقولة) ، ثم إلى ما يعرض لها من تبدّل الحال ، ثم الدلالة على تبدّل الحال نفسه ... .

وبهذا البيان تشير المعطيات المعجمية ـ كما تقدم ، وعلى وفق تأسيس ابن فارس وغيره من العلماء آنفًا ـ إلى أنَّ دلالة (التحوّل) كانت ـ ولا تزال ـ الدلالة المركزية التي وضع عليها بناء (النون والقاف واللام : نَقَلَ) ، وبها عُرف ، وبسببٍ منها تواردت على البناء دلالاته الهامشية الأخرى ، وتعددت .

وإذا كانت دلالة (التحوّل) تقدِّم نفسها مضمونًا يمهِّد للاصطلاح على الظاهرة بالبناء الذي اشتمل عليها ؛ بات من اللائق التعرف على دلالة (التحوّل) في نفسها فكرةً مجردةً ، نترسّم من خلالها الأساس النظري الذي سننطلق منه لدراسة الظاهرة .

إنَّ (التحوّل) فكرةً مجردةً تستمد قوامها من أربعة عناصر بينها من التكامل ما لا يتصور وقوع التحول دون أحدها ، وإنَّ تعرّفها عليها والتعريف بها يعد الحجر الأساس في دراسة (النقل : التحوّل) بوصفه مظهرًا من مظاهر هذه اللغة . أما عناصر التحوّل الأربعة ، فهي :

١ـ إنَّ (تحويل الشيء من موضعٍ إلى موضعٍ)([2]) يلزم منه في الأقل موضعين : موضعٌ ارتحل عنه الشيء ، وموضعٌ حلَّ فيهِ ، كما أنَّ (((النَقَل) : الريش يُنقل من سهمٍ فيُجعل على سهمٍ آخر))([3]) ، و((فرسٌ وبعيرٌ مناقلٌ ومنتقلٌ : إذا وضع رجليه مواضع يديه في السير))([4]) .

٢ـ كما يلزم من تعدد مواضع النقل أن يكون موضع الارتحال أصلًا لمحل المنقول ، وموضع الاستقرار فرعًا طارئًا عليه ، ربَّما لم يكن للمنقول عهدٌ بـه . كمـا أنَّ ((النَّقيل : الرجل الغريب في القوم إن رافقهم

([1]) أدب الكاتب : ٢٢ .

([2]) ينظر : مقاييس اللغة : ٤٦٣ .

([3]) الصحاح :٥/ ١٨٣٤، ولسان العرب :١١/ ٦٧٦ .

([4]) الصحاح :٥/ ١٨٣٥ ، وأساس البلاغة : ٦٥٢ .

أو جاورهم))([1]) .

٣ـ ويلزم من الارتحال عن الأصل تغيِّر مزاج المنقول في أبسط أحواله ، كما أنَّ ((الناقلةَ من نواقل الدهر تنقل قومًا من حالٍ إلى حالٍ))([2]) . والباعث على تبدّل مزاج المنقول بعد نقله ؛ إمّا لأنَّ المنقول تحوّل إلى بيئةٍ تخالف مزاجه الذي اعتاد عليه في أصل وضعه ، فـ((النقيل : الرجل كان في قومٍ ليس منهم))([3]) ، وإمّا لأنَّ المنقول خالف أصله الذي وُضِع عليه ، بعد أن صار إلى فرعٍ طارئٍ اندمج فيهِ ، كما أنَّ ((نواقل العرب : من انتقل من قبيلةٍ إلى قبيلةٍ أخرى فانتمى إليها))([4]) .

٤ـ لا بدَّ للنقل والتنقل من واسطةٍ ، كما أنَّ ((همزة النقل : التي تنقل غير المتعدي إلى المتعدي ، نحو : (قام وأقمتهُ) ، كذلك تشديد النقل (التضعيف) في نحو (فرح وفرّحتهُ)))([5]) .

ثانيًا : في دائرة الدرس الأدبي

يصنِّف المشتغلون بالأدب (النقلَ) في (سرقات الشعر)([6]) ، وهو ـ بحسب ابن المظفّر ـ : ((بابٌ يُنقل فيهِ المعنى عن وجهه الذي وجِّه له ، واللفظ عن طريقه الذي سُلك به فيها إلى غيره))([7]) . . قالَ اسامة بن منقذ : إنَّ النقل ((هو أن ينقل الشاعر معنًى إلى معنًى غيره ، وهو كما قالَ أبو العلاء المعرّي في تفسير شعر المتنبي ([8]) :

ولحظّه في كلِ قلبٍ شهوةٌ حتى كأنَّ مدادهُ الأهواء

هذا يسميه أهل النقد : (النقل) ، لأنَّه نقله من قول البحتري في الخمر([9]) :

أُفرِغَتْ في الزجاجِ من كلِ قلبٍ فهي محبوبةٌ إلى كل نفسِ))([10]) .

ولا يلزم من التحاق النقل بالسرقات أنَّ نقل اللفظ عن موضعه لاحقٌ بجملةِ ما يُؤخذُ على الشاعر لعيبِ الجرمِ ، أو لأنَّ الشاعر أفضى باللفظ إلى غير محلهِ ، بل هي ((صنعةُ راضةِ الكلامِ ، وصاغةُ

([1]) الصحاح :٥/ ١٨٣٤، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ولسان العرب :١١/ ٦٧٥ .

([2]) الصحاح :٥/ ١٨٣٥ ، والمحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ولسان العرب :١١/ ٦٧٤ .

([3]) المحيط في اللغة : ٤٧٩/١ ، ولسان العرب :١١/ ٦٧٦ .

([4]) لسان العرب :١١/ ٦٧٤ .

([5]) المصدر نفسه .

([6]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٣ .

([7]) حلية المحاضرة : ٢٣٦.

([8]) ينظر: ديوانه : ١٢٨/١ ، والرواية فيهِ : (في خطه من كل قلبٍ ...) .

([9]) من قصيدته المشهورة : صُنتُ نفسي عمّا يدنّسُ نفسي . ينظر : ديوانه : ٢/ ١١٥٨ .

([10]) البديع في نقد الشعر : ٢٠٥ .

المعاني ، وحذّاق السرّاقِ))([1]) ، ومعيار الأدب لأجل ذلك لا يأبهُ بالجرمِ ؛ قدر احتفائه بفنّية الجرمِ ، إذ هو ضربٌ من ضروب الفن الحاذق ، بل إنَّ السرقات على وفق هذا المعيار تُصنّفُ على محمودةٍ ، ومذمومةٍ كما سيأتي ، والمذمومة ما صارت مذمومةً عندهم إلا لأنَّ الشاعر لم يحسن الاختلاس ، أو لأنَّه لم يحسن إخفاء سرقته ، ما يعني أنَّ فنّية السرقة تكمن في حذاقة السرقة ، وفي حذاقة إخفائها (فنيّة الأخذ ، وفنيّة الإخفاء) ، وربَّما دُعيت السرقة لأجل ذلك بـ (الأخذ الخفي)([2]) .

ويُصنّفُ النقلُ بحسب جهاته ، وهي متحددةٌ إمّا بأغراض الشعر وموضوعاته ؛ كالنقل من النسيب إلى المدح مثلًا ، أو من غيرهما إلى أحدهما أو إلى غيرهما من أغراض الشعر وموضوعاته . قالَ القزويني : ((لا يغرّنك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيبًا والآخر مديحًا أو هجاء أو افتخارًا أو غير ذلك ؛ فإنَّ الشاعر إذا عمد إلى المعنى المُختَلَس لينظمه تحيّل في إخفائه ، فغيّر لفظه ، وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته . ومنه النقل ، وهو أن ينقل معنى الأول إلى غير محله))([3]) .

وإمّا باعتبار شاعرية الناقل ([4]) ، كالنقل من الجزل إلى الجزل ، ((وهو أن ينقل الشاعر أو الناثر المعنى الجزل إلى جزلٍ مثله ...))([5]) ، أو النقل من الجزل إلى الرذل ، ((وهو أن ينقل الشاعر المعنى الجزل إلى أقل منه جزالةً)) ([6]) ، أو النقل من الرذل إلى الجزل ، ((وهو نقل المعنى الرذل إلى بناء جيِّدٍ جزلٍ))([7]) .

وإمّا بالاعتبارين جميعًا (موضوع الشعر وشكله ، وشاعرية الشاعر)([8]) ، كالنقل من الطويل إلى إلى القصير، وهو ((استيفاء اللفظ الطويل في المعنى القصير)) ([9]) ، أو النقل من القصير إلى الطويل الطويل ، وهو ((نقل اللفظ اليسير إلى الكثير))([10]) .

والنقل بين هذه التقسيمات إمّا محمودٌ ، ((والسرقات المحمودة عشر ـ كما يقول اسامة بن منقذ ـ أولها : استيفاء اللفظ الطويل في المعنى القصير))([11]) ، وإمّا مذمومٌ أو ((ما هو قبيحٌ جدًا ، وهو ما يدلُّ على السرقة باتفاق الوزن والقافية)) ([12]) .

([1]) حلية المحاضرة : ٢٣٦ .

([2]) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٤١٣ ، و معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/ ٣٤٠ .

([3]) الإيضاح في علوم اللغة : ٤١٣.

([4]) ينظر : البديع في نقد الشعر : ١٨٤ ـ ١٨٥ .

([5]) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/ ٣٤١ .

([6]) المصدر نفسه .

([7]) المصدر نفسه : ٣/ ٣٤٢ .

([8]) ينظر : البديع في نقد الشعر : ١٨٣ .

([9]) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ١٨٣ .

([10]) المصدر نفسه : ٣/ ٣٤٣ .

([11]) البديع في نقد الشعر : ١٨٣ .

([12]) الإيضاح في علوم البلاغة : ٤٠٨ .

ثالثاً : في دائرة الدرس الصرفي

لم يكن الاصطلاح على مفردة (التصريف) في دراسة التحوّل الواقع في بنى الألفاظ محضُ مصادفةٍ ، فالتصريف يعني (التحويلُ) في اللغةِ ([1]) . كذلك فإنَّ التقاء (النقل) و(التصريف) في الدلالة على معنى (التحويل) لم يكن محضَ مصادفةٍ هو الآخر، فـ(التحويل) هو المضمون الذي يلتقي عنده اللفظان ويترادفان عليه ، ومن ثَمَّ قيل : إنَّ ((تصريف الأسماء هو(نقل) الأسماء من مفردٍ إلى مثنىً أو جمعٍ ، أو(نقلها) إلى تصغيرٍ، أو نسبةٍ))([2]) ؛ كما أنَّ ((تصريف الأفعال هو (نقلها) من الماضي إلى المضارع أو الأمر ، أو من المعلوم إلى المجهول ، واشتقاق الأسماء منها (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسمي المكان والزمان ، واسم الآلة) ، أو (تحويلها) بحسب فاعلها من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع ، ومن المذكر إلى المؤنث ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم أو المخاطب))([3]) . ولا غرو أن يُفسَّر التصريف بـ(النقل) إذا كان مؤداهما واحدًا ، وكما أنَّ النقل والتصريف يتواردان على معنى (التحويل) ، فكذلك ((التحويل يحمل معنى التغيير (التصريف) والنقل))([4]) . وهكذا تطلب الثلاثة دلالة إحداها في الأخرى .

إنَّ التحويل الصرفي الذي يُعنى به هذا العلم بجملته شكليٌّ يتصل ببنية الكلمة ، ومن ثَمَّ فهو يستبعد عن مرماه الحروف ومبنيات الأسماء ؛ كالضمائر واسماء الاستفهام واسماء الشرط ، والأسماء الموصولة ، كذلك الظروف ، ثم الأفعال الجامدة . فليس في أبنية هذه الأخلاط ما يُماز بالتحوّل . لم يبق من أصناف الكلم وأقسام الكلام إلا الأفعال غير الجامدة (المتصرفة) ، والأسماء المتمكنة (المعربة) ، وحولها يدور حديث التصريف (التحويل) وهي مرمى عنايته .

ومع أنَّ التحويل الصرفي في بنى الألفاظ شكليٌّ برمّته ؛ فقد يلحق التحوّل في بنى بعض الألفاظ تحويل في دلالتها ([5]) ، ما دعا العلماء إلى تصنيف تصاريف الألفاظ على قسمين : لفظيٌّ ؛ ولفظيٌّ دلاليٌّ ([6]) . فاللفظي : يشمل الأحوال العارضة في بنية اللفظ من نقصٍ ، وقلبٍ ، وإبدالٍ ، ونقلِ حركةٍ ، ، وإدغامٍ ، وإمالةٍ ، وتخفيفٍ .. ونحوها . ولا يترتب على تحوّل الشكل مع هذه الأبنية تحوّلٌ في دلالتها .

واللفظي الدلالي : يشمل الألفاظ التي يترتب على تصريف بنيتها تحوّلٌ في دلالتها ، وهذا القسم يشمل تصريفات الأفعال بحسب أزمانها ، واشتقاقها عن المصدر ، واشتقاق اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسماء الآلة، والزمان والمكان، وتصغير الاسم ، والنسبة إليه ، وتثنيته

([1]) ينظر : لسان العرب : مادة (صَرَفَ) .

([2]) المعجم المفصل في علوم اللغة : ١/ ١٧٩ .

([3]) المصدر نفسه .

([4]) معجم المصطلحات الصرفية : ٢٢٥ .

([5]) ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ٧٣ ، ومعجم المصطلحات الصرفية : ٢٧٦ .

([6]) ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٣٣، وحاشية الصبان : ٣٣١/٤ ، وشرح التصريح : ٢/ ٦٥٣.

وجمعه ... . قالَ ابن جنّي : ((معنى قولنا : (التصريف) هو أن تأتي إلى الحروف الأصول ، فتتصرف فيها بزيادة حرفٍ ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروب التغيير ؛ فذلك هو التصرّف فيها ، والتصريف لها ، نحو قولك : ضَرَبَ ، فهذا مثال الماضي ، فإن أردت المضارع قلت : يضربُ ، أو اسم الفاعل ... أو المفعول ... أو المصدر ... أو فعل مالم يسمَّ فاعله ؛ قلت ... . وإذا أردت أنَّ الفعل كان أكثر من واحدٍ على وجه المقابلة ؛ قلت : ضَارب . فإن أردت أنَّه استدعى الضربَ ؛ قلت : استضربَ . فإن أردت أنَّه كثّر الضربُ وكرره ؛ قلت ضرَّبَ ... ... وعلى هذا عامة التصرّف في هذا من كلام العرب . فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها))([1]) . و ألحق العلماء بهذين التحويلين (اللفظي ، واللفظي الدلالي) شكلًا ثالثًا هو التحويل الدلالي ([2]) ، وفيهِ تتحول الصيغة الصرفية عن دلالاتها إلى دلالةِ صيغةٍ صرفيةٍ أخرى ، من غير أن يصيب بنيتها شيءٌ من التغيير، كتحويل دلالة (راضية) إلى دلالة (مرضية)([3]) من قولهِ تعالى : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾([4]) . . قالَ الأعلم الشنتمري : ((وسُمِّيت عائذاً لأنَّ ولدها يعوذ بها لصغره ، وبُنيَ على (فاعل) ، لأنَّه على نيّة النسب لا على ما يوجبه التصريف كما قالوا : عيشةٌ راضيةٌ ، والمعنى مرضيّة))([5]) .

واستعمل الصرفيون مصطلح (النقل) صراحةً في التحويلين : اللفظي ، واللفظي الدلالي ، وذلك في موضعين : أحدهما ؛ مع همزة التعدية ، اصطلحوا على أنَّها (همزة النقل) ، فـ((همزة النقل ؛ هي همزة التعدية))([6]) ، وهي مسألةٌ مشتركةٌ بين الصرف والنحو ، فـ((التعدية عند الصرفيين : تغيير الفعل الفعل وإحداث معنى الجعل والتصيير، نحو : ذهبتُ بزيدٍ ، فإنَّ معناه : جعلتهُ ذا ذهاب ، أو صيّرتهُ ذا ذهابٍ

وعند النحاة هي إيصال الأفعال إلى الأسماء)) ([7]) .

والآخر؛ في واحدٍ من أشكال الإعلال ، وهو الإعلال بالنقل ، ومفادهُ : نقلُ حركةِ حرفِ العلَّةِ إلى الساكن الصحيح الذي قبله . قالَ ابن جنّي : ((من ذلك مضارع كل فعلٍ اعتلَّت عينه ، نحو قولك : يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ؛ وأصله : يَقْوُمُ ، ويَبْيِعُ ، ويَخْوَفُ ، ويَهْيَبُ ، فنقلت الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلُ ، فذلك تحريك ساكنٍ ، وتسكين متحركٍ))([8]) .

([1]) التصريف الملوكي : ٩ ـ ١٠ .

([2]) ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ٥ وما بعدها .

([3]) ينظر : المصدر نفسه .

([4]) القارعة : من الآية ٧ .

([5]) تحصيل عين الذهب : ١٥٣ .

([6]) المعجم المفصل في علوم اللغة : ٢/ ٦٧٠ ، وينظر :١/ ١٨٦ ، و٢/ ٦٥٦.

([7]) الكليات : ٢٦٠ .

([8]) التصريف الملوكي : ٦١ .

والفرق بين هذين النقلين ؛ أنَّ هذا الأخير (أعني النقلَ المعلَّ) لاحقٌ بالتحويل اللفظي ، في حين يلتحق الأول (النقل بالهمزة) بالتحويل اللفظي الدلالي .

رابعًا : في دائرة الدرس الدلالي

ها نحن نعود إلى دائرة الدلالة مرةً أخرى ، لكن هذه المرة من خلال ثلاثة موضوعات رئيسة أخذت سهمها من منحنيات الدلالة في رحلة تطورها ، نحن نطلُّ الآن من شرفة العلم نفسه (علم الدلالة) ، لا من نافذةِ لفظةٍ في معجمه .

إنَّ (الترادف) و(المشترك اللفظي) و(الأضداد) مثالٌ آخر يجسّد عمليًّا المقولة الدلالية : (إنَّ اللغة كائنٌ حيٌّ ينمو و يتطور)([1]) ، ولا عجب أن نجد مرد ذلك في غالب أمره إلى النقل ، فـ((نقل المعنى ـ كما يذهب الدكتور أحمد مختار عمر ـ يُعدُّ أهم أشكال تغيير المعنى))([2]) .

إنَّ جلَّ علماء اللغة قديمًا وحديثًا يجمعون ـ إلا من قلّةٍ ـ على إثبات المظاهر الثلاثة في اللغة ، وهم مع اتفاق كلمتهم على حقيقة وجودها في اللغة علامةً على تطورها ؛ اختلفوا في حدِّها بحسب مقتضيات المنهج الذي اختطه كل فريقٍ في بحثها ودراستها ([3]) .

سارع سيبويه ـ في جملة من سارع من القدماء ـ إلى تأسيس قسمةٍ ثلاثيةٍ ـ في مطلع كتابه ؛ تحتَ (باب اللفظ للمعاني)([4]) ـ تصنّف الألفاظ على أساس بنيتها ودلالتها ؛ فقالَ : ((اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلَسَ وذهبَ . واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو : ذهبَ وانطلقَ . واتفاق اللفظين والمعنى مختلفٌ قولك : وجَدتُ عليه ، من المَوْجِدة . ووَجدتُ ؛ إذا أردت وِجْدان الضالّة ، وأشباه هذا كثيرٌ))([5]) .

وفُهِم عنه أنَّ اللفظ بالنسبة إلى ألفاظ اللغة ـ بحسب هذه القسمة ـ لا يعدو صنفًا من ثلاثة أصناف، أحدها ((المتباين : أي أحد اللفظين مباينٌ للآخر، لتباين معناهما . أمّا إن اتحد المعنى دون اللفظ ؛ فمترادفٌ ، لترادفهما ، أي لتواليهما على معنًى واحدٍ . وإن اتحد اللفظ دون المعنى ، كالعين ؛ فمشتركٌ ، لاشتراك المعاني فيهِ)) ([6]) .

([1]) ينظر ـ على سبيل المثال ـ : بحوث ومقالات في اللغة : ٥٧ و ١٧٩، ويعدُّ كتاب الدكتور جرجي زيدان (اللغة العربية كائنٌ حيٌّ) توظيفًا عمليًّا لهذه المقولة .

([2]) علم الدلالة : ٢٤٩ .

([3]) ينظر : المشترك اللفظي في اللغة العربية : ٩٩ وما بعدها .

([4]) ينظر : الكتاب : ١/٧ ـ ٨ .

([5]) المصدر نفسه .

([6]) الكليات : ٦٢٩ .

وواضحٌ أنَّ (المتباين) يمثّل القيمة الثابتة في اللغة ، في حين يمثل المترادف والمشترك القيمة المتغيرة فيها ، ولو قُدِّر للألفاظ المتباينة ذات القيمة الثابتة أن تأخذ نصيبها من التطور ؛ فليس سوى جهتي الترادف أو الاشتراك مآلًا لمظانها .

وألحقَ العلماء بالمشترك صنفًا آخر من الألفاظ جعلوه فرعًا عليه ، دعوا ألفاظه بـ(الأضداد) ، فـ((الأضداد قسمٌ من المشترك اللفظي))([1]) ، لأنَّ ((المشترك ـ عندهم ـ يقع على الضدين ، كـ(الجون) للأبيض والأسود ، وعلى المختلفين ، كـ(العين) . قالَ ابن فارس : من آداب العربية تسمية الضدّين باسمٍ واحدٍ ، نحو (الجون)))([2]) .

ومما يدل على أنَّ مبعث العناية بأمثلة الأضداد فرع المشترك ، فضلًا عن أمثلة المشترك نفسه ؛ هو (نقلها) عن أصلٍ واحدٍ ([3]) ؛ فهم لا يعدّون مثل لفظ (النور) ولفظ (الظلمة) من الأضداد المُصطلح عليها في الدرس الدلالي ، لأنَّهما لم يتحدا في الصورة التي يكون مردّها في الغالب إلى أصلٍ واحدٍ ، فشرط الأضداد المُصطلح عليها في الدراسات الدلالية هو توحد الصورة (الأصل) ؛ قبل تضاد المعنى ، وإلا لم تعد من (الأضداد) فرع المشترك ([4]) . قالَ ابن الأنباري : ((إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالأصل لمعنًى واحدٍ ، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع))([5]) .

بل إنَّ منكري الأضداد والمشترك كانوا يستندون على هذا الأساس (وحدة الأصل) في إبطال دعوى الظاهرتين ، منهم ابن درستويه ، وكان يقول : ((فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ، ثم جاءَا لمعنيين مختلفين ، لم يكن بدٌّ من رجوعهما إلى معنًى واحدٍ ، يشتركان فيهِ ، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى))([6]) . واتفاقهما في اللفظ يعني رجوعهما إلى أصلٍ واحدٍ ، وإنَّما أراد باتفاق المعنى ـ مع اتفاق البناء ـ المعاني المجازية التي يخرج إليها هذا الأصل ، فاللفظ مع مجازه لا يكونان ضدّين ، فضلًا عن أن يكونا مشتركين بزعمه ([7]) .

ولا ندّعي بذلك أن لا سبيل إلى المشترك أو إلى الأضداد إلا بالنقل ، إنَّما ندّعي أنَّ أغلب ذلك منه . فالنقل ـ كما ينصُّ علماء اللغة ([8]) ـ أحد أهم موارد المشترك والأضداد في اللغة . قالَ أبو الطيب

([1]) المعجم المفصل في الأضداد : ٧ .

([2]) رسالة الأضداد (للمُنشي) : ٣٢ .

([3]) ينظر: الكليات : ٨٧٧ .

([4]) ينظر : المشترك اللفظي في اللغة العربية : ١١١ وما بعدها ، والمعنى وظلال المعنى : ٣٩٣ .

([5]) كتاب الأضداد : ٨ .

([6]) تصحيح الفصيح : ١/ ٢٤٠ .

([7]) ينظر : دلالة الألفاظ : ٢١٤ .

([8]) ينظر : المشترك اللفظي في اللغة العربية : ٣٧ ـ ٤٨ ، و١٥١ ـ ١٨٠ ، وعلم الدلالة : ٢٤٣ ـ ٢٤٩ ، ومظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة :٥٩ ـ ٦٢ ، ودور الكلمة في اللغة : ١٩١ .

اللغوي : ((ومن الأضداد (عسى) ... تكون شكًّا مرةً ، ويقينًا أخرى))([1]) . ومعلومٌ أنَّ (عسى) هي هي في المرتين ، لكن الاستعمال فرّق بين دلالتيها : الشك واليقين ؛ إذ نقلها عن أصلها الشك إلى فرع اليقين ([2]) .

لكن قد يقع النقل من غير هذا المسلك كأن يُصار إلى الاشتراك بفعل التطور الصوتي ([3]) ، وحينئذ فالسبيل إلى الاشتراك يكون التشابه (التشابه اللفظي) وليس النقل ، ما يعني أنَّ اللفظ المشترك من هذه الجهة سيكون مجموع أصلين لا أصلًا واحدًا .

وقد يجتمع لوقوع الاشتراك في اللفظ أكثر من مسلكٍ ، كما اجتمع ذلك في (كي) . قالَ أبو البقاء الكفوي : (((كي) : الأصحُّ أنَّها مشتركٌ ، تارةً تكون حرف جرٍّ بمعنى اللام ؛ وتارةً تكون حرفًا موصولًا تنصب المضارع ، لأنَّها حرفٌ واحدٌ يجر وينصب ... ... وقد تكون مختصرةً من (كيف)))([4]) يعني بعد سقوط فائها . فالحظ كيف نسب اشتراك الوجهين الأول والثاني إلى أصلٍ واحدٍ (الحرف) ، مفرِّقًا إيّاها عن أصل الوجه الثالث (كي) من (كيف : الاسم) ، ومع أنَّ هذه الوجوه الثلاثة تعد بالنتيجة مشتركةً بغضِّ النظر عن اختلاف أصولها ، فالوجهان الأول والثاني نقل أحدهما عن الآخر ، في حين كان اجتماعهما بالوجه الثالث بمزية الشبه ، نتيجة اختزال أحد أصوات الكلمة (كيف : كي) .

وبالمسار نفسه ؛ يعد (النقل) المورد الرئيس لانزياح الألفاظ إلى جهة الترادف ([5]) ، على أساس أنَّ أنَّ اللفظ رديف ما نُقل إلى معناه ، فإذا نُقلت (في) ـ مثلًا ـ إلى دلالة الباء ، أو إلى دلالة (إلى) ، أو إلى دلالة (من) ؛ عُدت ((مرادفةً للباء ... و مرادفةً لـ (إلى) ... ومرادفةً لـ (من)))([6]) ، لأنَّها بمعناها .
.

وقد يجتمع للفظ ترادفٌ من جهةٍ ، واشتراكٌ من جهةٍ أخرى ، فحرف الجر (في) نفسه ؛ يذكر العلماء ـ زيادة على كونه ((بمعنى الباء ... وبمعنى (إلى) ... وبمعنى (من) ... ... ـ أنَّه يكون اسمًا بمعنى (الفم) في حالة الجرِّ ، وفعل أمرٍ من (وفى يفي)))([7]) .

ولرغبة المحدثين في تخطّي الحدود التي وضعها القدماء لهذه الظواهر الثلاث ؛ عملًا على إعادة صوغها وتصنيفها بمضامين جديدة ؛ لم يكونوا بمنأى عن طائلة الخلاف ؛ لارتباطها من ناحيةٍ بتعريف

([1]) الأضداد في كلام العرب : ٢/ ٤٨٦ .

([2]) ينظر : المعجم المفصل في الأضداد : ٢٢٤ .

([3]) ينظر : المشترك اللفظي في اللغة العربية : ١٨٠ .

([4]) الكليات : ٦٣٤ .

([5]) ينظر : في اللهجات العربية : ٨٧ ، وفقه اللغة وخصائص العربية : ١٧٦ .

([6]) مغني اللبيب : ١/١٨٨ .

([7]) الكليات : ٥٧٢ .

المعنى ، ومن ناحيةٍ أخرى بنوع المعنى المقصود ([1]) ، والمظاهر اللغوية الثلاث بين شدٍّ وجذبٍ ، فبين من يصل بها في الاتساع إلى أقصى غاية ، وبين من يبلغ ببعضها في الضيق إلى حدود الندرة ، وربَّما التلاشي ([2]) ، وذلك بالنظر إلى عدد القيود التي رُسِمت بها حدودها ، فالمشترك اللفظي ، بين من يميزه من الأضداد ، ويرى وجوب استقلاله عنه ([3]) ، كما لا يلتفت إلى ما يورده المجاز من ألفاظ بينها ما بين بين مداخل المجاز وضروبه من وشيجةٍ ([4]) ، ويستبعد الألفاظ ذات المعاني الوظيفية ، كالحروف أو الأفعال المستعملة وظيفيًّا في سياق الخبر والدعاء ([5]) .

وبين من يوسِّع من أفق المشترك صرفيًّا ، ومعجميًّا ، ونحويًّا ، وأسلوبيًّا ([6]) ، لكن أثر الخلاف بين المحدثين في حدود هذه الظواهر ومضامينها ؛ لم يكن لينكر أثر النقل في وقوعها ، بل كانت المفاهيم الجديدة تطرح على أساسٍ من القسمة الثلاثية التي تحيط بأيِّ تطورٍ دلاليٍّ ، وهي : (تعميم المعنى ـ تخصيص المعنى ـ نقل المعنى) ([7]) ؛ فلا بدَّ لكل تغييرٍ في الدلالة ـ كما ينصُّ المحدثون ـ من أن ينبعث عن أحدهما ، ولأنَّها قسمةٌ حاصرةٌ ؛ لا يتوقع أن يتمظهر التطور بغير أحدها ؛ حتى أنَّ ستيفن أولمان كان يدعوها بالقسمة المنطقية ([8]) ، ويرى أنَّه ((لم تكن هناك إمكانية رابعة يدخلونها في حسبانهم ، ومن هنا جاءَ التقسيم الثلاثي الذي بُنيت عليه هذه الخطة المنطقية)) ([9]) ، ويرى أنَّ السرَّ في ((منطقية هذه الخطة يظهر في كمالها ، فليست هناك إمكانيةً رابعةً ـ كما سبقت الإشارة ـ للتقسيم الذي اشتملت عليه))([10]) .

ويعد ((نقل المعنى ـ من بين هذه الثلاثة كما تقدم بنا من قول الدكتور أحمد مختار عمر ـ أهم أشكال تغيِّر المعنى))([11]) ، ولعلَّنا سنثبت أنَّ الدكتور أحمد مختار عمر مع هذه اللفتة الرائعة لم يوفِ النقل مكانته اللائقة ولا أنزله منزلته التي يستحقها ، فإلى ذلك الموضع من البحث نستأنف حديث الدلالة وحديث نقلها .

([1]) ينظر : علم الدلالة : ٢٢٠ ، والمشترك اللفظي في اللغة العربية : ٩٩ ، ودلالة الألفاظ : ٤٤ و٢١٩ ، والمعنى وظلال المعنى : ٣٧٩ ، ودور الكلمة في اللغة : ١٢٦ ـ ١٣١ .

([2]) ينظر : المعنى وظلال المعنى : ٣٩٩ ، والمعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية : ٢٦٤ .

([3]) ينظر : المشترك اللفظي في اللغة العربية : ١٠٣ ، و ١٣٨.

([4]) ينظر : المشترك اللفظي في اللغة العربية : ١٠٦ وما بعدها .

([5]) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٤ وما بعدها .

([6]) وعلى ذلك دراسة الدكتور مهدي أسعد (المشترك اللغوي في القرآن الكريم ـ الصرفي ـ المعجمي ـ النحوي ـ الأسلوبي) .

([7]) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٩٠ ـ ١٩١ ، ودلالة الألفاظ : ١٥٢ ـ ١٦٧ ، وعلم الدلالة : ٢٤٣ ـ ٢٤٩ ، ومظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة : ٥٩ وما بعدها .

([8]) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٩٠ ـ ١٩١.

([9]) المصدر نفسه : ١٩٠ .

([10]) المصدر نفسه : ١٩١ .

([11]) علم الدلالة : ٢٤٩ .

خامسًا : في دائرة الدرس البلاغي

لا يخفى أنَّ البلاغة تقولِبُ نفسها في ثلاثة علومٍ فرعيةٍ ، هي : علم البيان ، وعلم المعاني ، وعلم البديع . ويجري حديث (النقل) فيها في موضوع (المجاز) فرع (البيان) ، وفي موضوع (الالتفات) فرع (المعاني) .

أمّا المجاز فقسيم الحقيقة ، فإذا كانت ((الحقيقة : ما أُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، فالمجاز : ما كان بضدِّ ذلك))[1] ، وإنَّما ((يُعدل إليه عن الحقيقة))[2] . قالَ عبد القاهر الجرجاني : ((إذا عُدل باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة وصف بأنَّه مجازٌ على معنى أنَّهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانهُ الذي وضع فيهِ أولًا))[3] ، و((قد عوّل الناس في حدّه ـ كما يقول عبد القاهر ـ على حديث النقل ، وأنَّ كل لفظٍ نُقل عن موضعه فهو مجازٌ))[4] . إذن فـ((المجاز: اسم المكان الذي يُجاز فيهِ ، كالمعاج والمزار وأشباههما ، وحقيقته هي (الانتقال) من مكانٍ إلى آخر ، وأُخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على (نقل) الألفاظ من معنًى إلى آخر))[5] .

قالَ ابن جنّي : ((وإنَّما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاث ، هي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه . فإن عُدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة))[6] . ومثّل لذلك بعدّة أمثلة ، منها قولهُ سبحانه : ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ [7] . قالَ : ((﴿... فِي رَحْمَتِنَا ﴾ مجازٌ ، وفيهِ من الأوصاف الثلاثة (يعني : السعة والتوكيد والتشبيه) . أمّا السعة ؛ فلأنَّه كأنَّهُ زاد في أسماء الجهات والحال اسمًا هو (الرحمة)))[8] . يعني نقل (الرحمة) من الأسمية إلى الظرفية .

---

(1) الخصائص : ٤٤٢/٢ .

(2) المصدر نفسه .

(3) أسرار البلاغة : ٣٩٥ .

(4) دلائل الإعجاز : ٥٣ .

(5) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ١٩٣/٣ .

(6) الخصائص : ٤٤٢/٢ .

(7) الأنبياء : من الآية ٧٥ .

(8) الخصائص : ٤٤٣/٢ .

وكان الجاحظ يعدُّ المجاز ((مفخر العرب في لغتهم)) ([1]) ، وهو عند ابن جنّي ((من باب الشجاعة في اللغة))([2]) ، ولشجاعة العرب والعربية ، وكثرة مفاخرهم ؛ صار ((أكثر اللغة ـ كما يذهب ابن جنّي ـ مع تأمّلهِ مجازًا لا حقيقةً))([3]) .

و((المجاز عند السلف من علماء هذا الفن ـ بحسب السكاكي ـ قسمان : لغويٌّ ... ويسمى مجازًا في المفرد . وعقليٌّ ... ويسمى مجازًا في الجملة))([4]) ، وفيما يأتي تفصيل كل واحدٍ منهما بحسبه :

أولًا : المجاز العقلي : وهو المجاز الذي تنحصر تطبيقاته في التراكيب من جهة اسنادها . قالَ القزويني : ((الاسناد منه حقيقةٌ عقليةٌ ، ومنه مجازٌ عقليٌ . أمّا الحقيقة فهي اسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ، والمراد بمعنى الفعل ؛ نحو المصدر واسم الفاعل ... ... وأمّا المجاز (يعني العقلي) فهو اسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له ، غير ما هو له ؛ بتأوّلٍ))([5]) . يعني أنَّ المجاز في هذا القسم واقعٌ في اسناد اللفظ لا في دلالته ، أمّا اللفظ نفسه فباقٍ على أصل معناه في هذه التراكيب من غير توريةٍ ولا تعريضٍ ، كقول القائل : (ليلٌ نائمٌ) ، والأصل : (منومٌ فيهِ) ، فالليل لا ينام ، بل ينام من فيهِ ، ولم يرد من لفظة (النوم) غير معناه الموضوع له في أصل اللغة ، لكنه أخبر به عمّا لا يُسند إليه في الحقيقة. قالَ عبد القاهر الجرجاني ـ وهو أول من تكلَّم في هذا القسم من المجاز ودلَّ عليه ([6]) ـ : ((أنت ترى مجازًا في هذا كله ، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكن في أحكام أُجريت عليها ، أفلا ترى أنّك لم تتجوّز في قولك : (نهارك صائمٌ) و(ليلك قائمٌ) في نفس (صائم) و(قائم) ، ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل ، وكذلك ليس المجاز في الآية (ربحت) ـ من قولهِ تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا ﴾ ([7]) ـ ولكن في اسنادها إلى التجارة ... أفلا ترى أنَّك لا ترى شيئًا شيئًا منها إلا وقد أُريد به معناه الذي وضع له على وجهه وحقيقته ، فلم يُرد بـ(صائم) غير الصوم ، ولا بـ(قائم) غير القيام ، ولا بـ(ربحت) غير الربح))([8]) .

وسمّى عبد القاهر المجاز العقلي بتسمياتٍ عدّةٍ ([9]) ، فسمّاه : (مجازًا عقليًّا) ؛ لأنَّ حصوله بالتصرّف العقلي . و(مجازًا حكميًّا) ؛ لوقوعه في الحكم بالمسند إليه . و(مجازًا في الاثبات) ؛ لحصوله في إثبات أحد الطرفين للآخر . و(اسنادًا مجازيًّا) ؛ لأنَّ الإسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله .

([1]) الحيوان :٥/٢٢٨ .

([2]) الخصائص : ٢/٤٤٦ .

([3]) المصدر نفسه : ٢/٢٤٧.

([4]) مفتاح العلوم : ٤٧١ .

([5]) الإيضاح في علوم البلاغة : ١/٢١ ـ٢٢ .

([6]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/٢٠٠ .

([7]) البقرة : من الآية ١٦ .

([8]) دلائل الإعجاز : ١/ ٢٩٤ .

([9]) ينظر : التعريفات : ١٨٤، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/٢٠٠ .

ولهذا المجاز علاقاتٌ مشهورةٌ ، أو كما يقول القزويني : ((ملابساتٌ شتّى))([1]) ؛ لا يتصور وقوعه دون أحدها ، ((يلابس الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب))([2]) فعلاقة الفاعلية فيهِ ، هي فيما بُني للمفعول وأُسند إلى الفاعل الحقيقي ، مثل (سيلٌ مفعمٌ) ، والسيل هو الذي يُفعِمُ ، ولا يُفعمُ . والمفعولية ؛ هي فيما بُني للفاعل وأُسند إلى المفعول به الحقيقي كقولهِ تعالى : ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾([3])، وهي مرضيةٌ . والمصدرية ؛ هي فيما بُني للفاعل وأُسند إلى المصدر. مثل : (شعرٌ شاعرٌ) . والزمانية ؛ هي فيما بُني للفاعل وأُسند إلى الزمان ، مثل : (نهارهُ صائمٌ) و(ليلهُ قائمٌ) . والمكانية ؛ هي فيما بُني للفاعل وأُسند إلى المكان ، مثل : (طريقٌ سائرٌ) و(نهرٌ جارٍ) ، والنهر لا يجري ، كما أنَّ الطريق لا يسير ، بل هما مكان الجري والسير . والسببية ؛ هي فيما بُني للفاعل وأُسند إلى السبب ، مثل : (بنى الأمير المدينة) ، والأمير لم يبنِ المدينة ، إنَّما كان سببًا في بنائها ، إذ أمر بذلك .

ثانيًا : المجاز اللغوي : ويدعى أيضًا : (المجاز الإفرادي) ، و(المجاز في المفرد)([4]) ، وحقيقته ((نقل اللفظ (المفرد) من حقيقته اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة))([5]) .

قسّمه القزويني على ((ضربين : مرسلٍ ، واستعارةٍ ، لأنَّ العلاقة المصححة إن كانت تشبيه معناه بما هو موضوعٌ له ؛ فهو استعارةٌ ، و إلا فهو مرسلٌ))([6]) . بعبارةٍ أخرى ؛ يكون مجاز الاستعارة فيما كانت علاقته (تشبيه) معناه بما وضع له ، فقيد الاستعارة هي (المشابهة) . أمّا المجاز المرسل ؛ فما كانت العلاقة بين ما استعمل فيهِ ؛ وما وضع له علاقة (ملابسةٍ) غير التشبيه ([7]) ، ولذلك سُمّي مرسلاً ؛ يعني مطلقاً عن قيد المشابهة ، لكنه محكوم بعلاقة (الملابسة : المناسبة) بين المعنيين الحقيقي والمجازي ([8]) ، وأشهر علاقاته هي ([9]) :

١ـ تسمية الشيء باسم جزئه ، كقولهِ تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾([10]) . ذكر الرقبة ، وأراد العبد ، وهو جزءٌ منه ، وعليها يظهر أثر العبودية ، فاستعملت مجازًا بمعنى العبد بعلاقة الجزئية ، والقرينة المانعة من إرادة الرقبة قولهُ : (تحرير) ، لأنَّ تحرير العبد حقيقةً تحرير كلِّه ، وليس جزئه .

([1]) الإيضاح في علوم البلاغة : ١/ ٢٢ .

([2]) المصدر نفسه .

([3]) القارعة : من الآية ٧ .

([4]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/٢٠٥ .

([5]) المصدر نفسه : ٣/٢٥٠ ، وينظر : المعجم المفصل في علوم اللغة : ٢/٥٥١.

([6]) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١/ ٢٧٠ .

([7]) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٢٧٠ ، و٢٧٨.

([8]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/٢٠٥ ـ ٢٠٦.

([9]) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢.

([10]) النساء : من الآية ٩٢ .

٢ـ تسمية الجزء باسم الكل ، كقولهِ تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ ([1]) ، أي : أناملهم .

٣ـ تسمية المسبِّب باسم السبب ، كقولهم : (رَعينا الغيثَ) ، أي : النبات .

٤ـ تسمية السبب باسم المسبِّب كقولهِ تعالى:﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾([2]) أي: مطراً ، وهو سبب الرزق.

الرزق.

٥ـ تسمية الشيء باسم ما كان عليه ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾([3]) ، أي : الذين كانوا يتامى، إذ لا تُرَدُّ إليهم أموالهم قبل البلوغ .

٦ـ تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه كقولهِ تعالى:﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾([4]) أي أعصر عنبًا ليكون خمرًا.

خمرًا.

٧ـ تسمية الحالِّ باسم محلِّه ، كقولهِ تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ([5]) ، أي : أهل ناديه .

٨ـ تسمية المحل باسم الحالِّ ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ ﴾ ([6]) .

٩ـ تسمية الشيء باسم آلته ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ ([7]) ، أي : بلغة قومه .

١٠ـ ويُدرجُ في هذه العلاقات علاقة المشتقات بعضها ببعضٍ ، والتعبير عن دلالة بعضها بصيغة بعضها الآخر ، وهو ما يُعرف بـ(إقامة صيغةٍ مقام صيغةٍ)([8]) ، كإقامة (فاعل) مقام (مفعول) في نحو : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾ ([9]) ، أي : لا معصوم ، و: ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ([10]) ، أي : مرضيٌّ عنها ، و: ﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ ([11]) ، أي : مدفوق .

([1]) البقرة : من الآية ١٩ .

([2]) غافر : من الآية ١٣ .

([3]) النساء : من الآية٢ .

([4]) يوسف : من الآية ٣٦ .

([5]) العلق : من الآية ١٧.

([6]) آل عمران : من الآية ١٠٧ .

([7]) إبراهيم : من الآية ٤ .

([8]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٢٠٩/٣ ، والبحث البلاغي عند الأصوليين (اطروحة) : ١٨٢ ، والبنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة ـ دراسة تطبيقية في قراءة الإمام عاصم : ١٢٦ .

([9]) هود : من الآية ٤٣ .

([10]) القارعة : من الآية ٧ .

([11]) الطارق : من الآية ٦ .

أو العكس ؛ يعني إقامة (مفعول) مقام (فاعل) كقولهِ تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾[1] ، أي : ساترًا .

ومنها إقامة (مفعول) مقام (المصدر) ، كقولهِ تعالى : ﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [2] ، أي : الفتنة .

أو العكس ؛ يعني إقامة (المصدر) مقام (المفعول) ، كقولهِ تعالى : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ العلمِ ﴾[3]، ﴾[3]، أي : المعلوم . و قولهُ تعالى : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ [4] ، أي : مصنوعه .

ومنها إقامة (الفاعل) مقام (المصدر) ، كقولهِ تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[5] ، أي : تكذيب .

ومنها (فعيل) بمعنى (مفعول) ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴾[6] أي: مظهورًا عليه .

أمّا الاستعارة ؛ فـ((نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة ، لغرض ... ... شرح المعنى ، وفضل الإبانة عنه ، أو تأكيده والمبالغة فيهِ ، أو الإشارة إليه بقليلٍ من اللفظ)) [7] ، وهي تنقسم على أقسامٍ [8] : باعتبار الطرفين ، وباعتبار الجامع ، وباعتبار الثلاثة ، وباعتبار اللفظ ، وباعتبار أمرٍ خارجٍ عن ذلك كله .

أما أقسامها ـ على وفق الاعتبارات المشار إليها ـ بحسب السكّاكي ؛ فهي [9] : التصريحية ، والمكنية ، والتحقيقية ، والتخييلية ، والاحتمالية ، والأصلية ، والتبعية ، والتجريدية ، والترشيحية .

ومن هذه الأقسام المُشار إليها ؛ كانت الاستعارة الأصلية والاستعارة التبعية مصنّفتين لاعتبار اللفظ . فالاستعارة الأصلية مؤداها أن يكون المُستعار اسم (مصدر ، اسم مصدر، اسم جنس) كرجل وأسد وقيام وقعود ... . قالَ السكاكي : ((ووجه كونها أصليةً هو ما عرفت أنَّ الاستعارة مبناها على تشبيه المُستعار له بالمُستعار منه ، وقد تقدم في باب التشبيه أنَّ التشبيه ليس إلا وصفًا للمشبّه بكونه مشاركاً للمشبّه به في وجهٍ ، والأصل في الموصوفية هي الحقائق ، مثل ما تقول : (جسمٌ أبيضٌ) أو(بياضٌ صافٍ) و(جسمٌ طويلٌ) و(طولٌ مفرطٌ) ...))[10] .

---

(1) الإسراء : من الآية ٤٥ .

(2) القلم : من الآية ٦ .

(3) النجم : من الآية ٣٠ .

(4) النمل : من الآية ٨٨ .

(5) الواقعة : من الآية ٢ .

(6) الفرقان : من الآية ٥٥ .

(7) الصناعتين : ٢٩٥ .

(8) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٢/ ٢٨٩ .

(9) مفتاح العلوم : ٤٨١ ـ ٤٩٢ .

(10) المصدر نفسه : ٤٨٩ .